

معييار المحاسبة الدولي 38 الأصول غير الملموسة

الهدف

1 هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لا يتم التعامل معها - على وجه التحديد - في معيار آخر. ويتطلب هذا المعيار من المنشأة أن تُثبت أصلاً غير ملموس عندما، وعندما فقط، تُستوفى ضوابط محددة. يحدد المعيار - أيضاً - كيف يُقاس المبلغ الدفترى للأصول غير الملموسة ويتطلب إفصاحات محددة عن الأصول غير الملموسة.

النطاق

2 يجب أن يُطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن الأصول غير الملموسة، باستثناء:

(أ) الأصول غير الملموسة التي تقع ضمن نطاق معيار آخر؛

(ب) الأصول المالية، كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية: العرض"؛

(ج) إثباتات وقياس أصول الاستكشاف والتقويم (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي 6 "استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها")؛

(د) الإنفاق على تطوير واستخراج المعادن، والنفط، والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المشابهة.

3 عندما يحدد معيار آخر المحاسبة عن نوع محدد لأصل غير ملموس، فإنه يجب على المنشأة أن تطبق ذلك المعيار بدلاً من هذا المعيار. فعلى سبيل المثال، لا ينطبق هذا المعيار على:

- (أ) الأصول غير الملموسة المُحتفظ بها من قبل المنشأة للبيع في السياق العادي للأعمال (انظر معيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون").
- (ب) أصول الضريبة المؤجلة (انظر معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل").
- (ج) عقود الإيجار للأصول غير الملموسة التي يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 16 "عقود الإيجار".
- (د) أصول تنشأ عن منافع الموظف (انظر معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف").
- (هـ) الأصول المالية كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي 32. تم تناول إثباتات وقياس بعض الأصول المالية من خلال المعيار الدولي للتقرير المالي 10 "القوائم المالية الموحدة"، ومعيار المحاسبة الدولي 27 "القوائم المالية المنفصلة"، ومعيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة".
- (و) الشهرة المُقتناة ضمن عملية تجميع أعمال (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي 3 "تجميع الأعمال").
- (ز) تكاليف الإقتناء المؤجلة، والأصول غير الملموسة، الناشئة عن حقوق تعاقدية لمؤمن بموجب عقود تأمين تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 4 "عقود التأمين". ويحدد المعيار الدولي للتقرير المالي 4 متطلبات إفصاح محددة عن تكاليف الإقتناء المؤجلة تلك، وليس عن تلك الأصول غير الملموسة. وبناءً عليه، تنطبق متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار على تلك الأصول غير الملموسة.
- (ح) الأصول غير الملموسة غير المتداولة المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (أو المُدرجة ضمن مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة".
- (ط) الأصول الناتجة من العقود مع العملاء التي تم إثباتها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء".

4 قد تُضمن بعض الأصول غير الملموسة في، أو على، كيان مادي مثل قرص مدمج (في حالة برنامج الحاسب الآلي)، أو وثيقة نظامية (في حالة ترخيص أو براءة اختراع) أو فيلم. وعند تحديد ما إذا كان ينبغي معالجة الأصل الذي يتضمن

عناصر غير ملموسة وملموسة - معاً - بموجب معيار المحاسبة الدولي 16 "العقارات والألات والمعدات"، أو على أنه أصل غير ملموس بموجب هذا المعيار، تستخدم المنشأة الاجتهاد الشخصي لتقدير أي عنصر يُعد أكثر أهمية. فعلى سبيل المثال، يُعد برنامج الحاسب الآلي، لمعدة آلية تعمل بالتحكم الآلي ولا يمكن أن تعمل بدون هذا البرنامج المحدد، جزءاً لا يتجزأ من الحاسب الآلي المتعلق به ويُعالج على أنه عقارات وألات ومعدات. وتتنطبق المعالجة ذاتها على نظام التشغيل لحاسب آلي. وعندما لا يكون البرنامج جزءاً لا يتجزأ من الحاسب الآلي المتعلق به، فإنه يُعالج على أنه أصل غير ملموس.

5 ينطبق هذا المعيار على، من بين أشياء أخرى، الإنفاق على الإعلان، والتدريب، والإعداد والتجهيز للتشغيل، وأنشطة البحث والتطوير. وتُوجه أنشطة البحث والتطوير إلى تطوير المعرفة. بناءً عليه، وبالرغم من أنه قد ينتج عن هذه الأنشطة أصل له كيان مادي (مثل نموذج أولي)، فإن العنصر المادي للأصل يُعد ثانوياً لمكونه غير الملموس، أي المعرفة الكامنة فيه.

6 الحقوق المحتفظ بها بواسطة المستأجر بموجب اتفاقيات الترخيص لبثود مثل أفلام الصورة المتحركة، وتسجيلات الفيديو، والمسرحيات، والمخطوطات، وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر تقع ضمن نطاق هذا المعيار، وتستنثى من نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 16.

7 قد تحدث استثناءات من نطاق معيار ما عندما تكون الأنشطة أو المعاملات متخصصة - إلى حد بعيد - بحيث أنه ينشأ عنها قضايا محاسبية قد يلزم التعامل معها بطريقة مختلفة. تنشأ مثل تلك القضايا عند المحاسبة عن الإنفاق على استكشاف أو تطوير واستخراج النفط والغاز وركاز المعادن في الصناعات الاستخراجية وفي حالة عقود التأمين. بناءً عليه، لا ينطبق هذا المعيار على الإنفاق على مثل تلك الأنشطة والعقود. وبالرغم من ذلك، ينطبق هذا المعيار على الأصول غير الملموسة الأخرى المُستخدمة (مثل برنامج الحاسب الآلي)، والنفقات الأخرى التي يتم تحملها (مثل تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل)، في الصناعات الاستخراجية أو من قبل المؤمنين.

التعريفات

8 تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها:

الإطفاء هو التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس على مدى عمره الإنتاجي.

الأصل هو مورد:

(أ) مُسيطر عليه من قبل منشأة نتيجة لأحداث سابقة؛

(ب) يُتوقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية منه إلى المنشأة.

المبلغ الدفترى هو المبلغ الذي تُثبت به المنشأة الأصل في قائمة المركز المالي بعد طرح أي مجمع إطفاء ومجمع خسائر الهبوط في قيمته.

التكلفة هي مبلغ النقد أو مُعادلات النقد المدفوع أو القيمة العادلة لعوض آخر قُدم لإقتناء أصل في وقت إقتنائه أو تشييده، أو، عندما يكون منطبقاً، المبلغ المنسوب لذلك الأصل عند إثباته - بشكل أولي - وفقاً لمتطلبات محددة لمعايير دولية أخرى للتقرير المالي، مثل المعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع على أساس السهم".

المبلغ القابل للاستهلاك هو تكلفة الأصل، أو مبلغ آخر حل محل التكلفة، مطروحاً منه قيمة المتبقية.

التطوير هو تطبيق نتائج بحث أو معرفة أخرى على خطة أو تصميم لإنتاج مواد خام، أو أجهزة، أو منتجات، أو عمليات، أو نظم أو خدمات جديدة أو محسنة - بشكل جوهري، وذلك قبل البدء في الإنتاج التجاري أو الاستخدام.

القيمة الخاصة بالمنشأة هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة أن تنشأ عن الاستخدام المستمر للأصل وعن استبعاده في نهاية عمره الإنتاجي أو التي تتوقع أن تتحملها عند تسوية التزام.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيُستلم لبيع أصل أو سيُدفع لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي 13 "قياس القيمة العادلة").

خسارة الهبوط هي المبلغ الذي يزيد به المبلغ الدفترى لأصل عن المبلغ الممكن استرداده منه.

الأصل غير الملموس هو أصل غير نقدي قابل للتحديد ليس له كيان مادي ملموس.

الأصول النقدية هي أموال مُحتفظ بها، وأصول سُسُتلم، في شكل مبالغ نقدية ثابتة أو يمكن تحديدها.

البحث هو دراسة أصلية ومخططة تُنفذ مع توقع اكتساب فهم ومعرفة علمية أو فنية جديدة.

القيمة المتبقية لأصل غير ملموس هي المبلغ المقدر الذي ستحصل عليه المنشأة - في الوقت الحالي - من استبعاد الأصل، بعد طرح التكاليف المقدرة للاستبعاد، وذلك إذا كان الأصل - بالفعل - في العمر وبالحالة المتوقع أن يكون عليها في نهاية عمره الإنتاجي.

العمر الإنتاجي هو:

- (أ) الفترة التي يُتوقع أن يكون الأصل خلالها متاحاً للاستخدام من قبل المنشأة؛ أو
 (ب) عدد وحدات الإنتاج، أو ما شابهها، المتوقع أن تحصل عليها المنشأة من الأصل.

الأصول غير الملموسة

9 تتفق المنشآت - عادةً - موارد، أو تتحمل التزامات، عند اقتناء موارد غير ملموسة، أو عن تطويرها، أو الحفاظ عليها أو تحسينها مثل المعرفة العلمية أو الفنية، وتصميم وتطبيق عمليات أو نظم جديدة، والتراخيص، والملكية الفكرية، ومعرفة السوق والعلامات التجارية (بما في ذلك أسماء العلامة وعناوين النشر). ومن الأمثلة الشائعة للبند المشمولة بهذه العناوين العريضة برنامج الحاسب الآلي، وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر، وأفلام الصورة المتحركة، وقوائم العملاء، وحقوق خدمة الرهن العقاري، وتراخيص الصيد، وحصص الاستيراد، والامتيازات، والعلاقات بالعملاء أو الموردين، وولاء العملاء، والنصيب من السوق وحقوق التسويق.

10 لا تستوفي جميع البنود الموضحة في الفقرة 9 تعريف الأصل غير الملموس، أي القابلية للتحديد، والسيطرة على مورد، ووجود منافع اقتصادية مستقبلية. وعندما لا يستوفي بند يقع ضمن نطاق هذا المعيار تعريف الأصل غير الملموس، تُثبت النفقة اللازمة لإقتنائه أو لتوليدِه - داخلياً - على أنها مصروف عند تحملها. وبالرغم من ذلك، عندما يُقنتى البند ضمن عملية تجميع أعمال، فإنه يشكل جزءاً من الشهرة المثبتة في تاريخ الاستحواذ (انظر الفقرة 68).

القابلية للتحديد

11 يتطلب تعريف الأصل غير الملموس أن يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد لتمييزه عن الشهرة. وتُعد الشهرة المثبتة ضمن عملية تجميع أعمال أصلاً يعبر عن المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن أصول أخرى مُقنتاه ضمن عملية تجميع أعمال والتي لا تُحدد - بشكل منفرد - ولا تُثبت - بشكل منفصل. وقد تنتج المنافع الاقتصادية المستقبلية عن التفاعل بين الأصول المُقنتاه القابلة للتحديد أو عن الأصول التي لا تُؤهل - بشكل منفرد - للإثبات في القوائم المالية.

12 يكون الأصل قابلاً للتحديد عند أي مما يلي:

- (أ) يكون قابلاً للانفصال، أي قابلاً أن يُفصل عن المنشأة أو يُجتزأ منها، وأن يُباع أو يحول، أو يرخس أو يُؤجر، أو تتم مُبادلتها، إما بشكل منفرد أو مع عقد ذي علاقة، أو أصل أو التزام قابل للتحديد، بغض النظر عما إذا كانت المنشأة تنوي عمل ذلك أم لا، أو
 (ب) ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، بغض النظر عما إذا كانت هذه الحقوق قابلة للتحويل أو قابلة للانفصال عن المنشأة أو عن حقوق والتزامات أخرى.

السيطرة

13 تسيطر المنشأة على أصل عندما يكون لديها السلطة للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من المورد الرئيس، ولتقييد حصول الآخرين على تلك المنافع. وتنبع قدرة المنشأة على السيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل غير الملموس - عادةً - من الحقوق النظامية التي تكون واجبة النفاذ في محكمة نظامية. وفي غياب الحقوق النظامية، يكون التدليل على السيطرة أكثر صعوبة. وبالرغم من ذلك، لا يُعد وجوب النفاذ النظامي للحق شرطاً ضرورياً للسيطرة نظراً لأن المنشأة قد تكون قادرة أن تسيطر على المنافع الاقتصادية المستقبلية بطريقة أخرى.

- 14 قد تنشأ عن معرفة السوق والمعرفة الفنية منافع اقتصادية مستقبلية. وتسيطر المنشأة على تلك المنافع عندما تكون المعرفة، على سبيل المثال، محمية بموجب حقوق نظامية مثل حقوق التأليف والنشر، أو بموجب تقييد باتفاق تجاري (حيثما يكون مسموحاً به)، أو بموجب إلزام نظامي للموظفين بالحفاظ على السرية.
- 15 قد يكون لدى المنشأة فريق من الموظفين المهرة، وقد تكون قادرة على تحديد مهارات إضافية للموظفين تؤدي إلى منافع اقتصادية مستقبلية من التدريب. ويمكن أن تتوقع المنشأة - أيضاً - أن الموظفين سوف يستمرون في جعل مهاراتهم متاحة للمنشأة. وبالرغم من ذلك، يكون للمنشأة - عادةً - سيطرة غير كافية على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الناشئة عن فريق من الموظفين المهرة وعن التدريب بحيث تستوفي تلك العناصر تعريف الأصل غير الملموس. ولسبب مشابه، من غير المحتمل أن تستوفي مهنية إدارية أو فنية محددة تعريف الأصل غير الملموس، ما لم تكن محمية بموجب حقوق نظامية لاستخدامها وللحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها، وتستوفي - أيضاً - الأجزاء الأخرى من التعريف.
- 16 قد يكون لدى المنشأة ملف للعملاء أو نصيب من السوق، ونظراً لجهودها في بناء علاقات مع العملاء وولائهم، تتوقع أن العملاء سوف يستمرون في المتاجرة مع المنشأة. وبالرغم من ذلك، وفي غياب حقوق نظامية للحماية، أو طرق أخرى للسيطرة على العلاقات مع العملاء أو ولاء العملاء للمنشأة، يكون للمنشأة - عادةً - سيطرة غير كافية على المنافع الاقتصادية المتوقعة من العلاقات مع العملاء وولائهم، (مثل ملف العملاء، والانصب من السوق، والعلاقات مع العملاء وولاء العملاء) بحيث تستوفي تلك العناصر تعريف الأصول غير الملموسة. وفي غياب حقوق نظامية لحماية العلاقات مع العملاء، توفر المعاملات التبادلية لنفس العلاقات غير التعاقدية مع العملاء أو ما شابهها (بخلاف التي تُعد جزءاً من عملية تجميع أعمال) دليلاً على أن المنشأة - مع ذلك - قادرة على أن تسيطر على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة المتدفقة من العلاقات مع العملاء. ونظراً لأن مثل تلك المعاملات التبادلية توفر - أيضاً - دليلاً على أن العلاقات مع العملاء قابلة للإنفصال، فإن هذه العلاقات مع العملاء تستوفي تعريف الأصل غير الملموس.

المنافع الاقتصادية المستقبلية

- 17 يمكن أن تشمل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من أصل غير ملموس إيرادات من بيع منتجات أو خدمات، أو فورات في التكلفة، أو منافع أخرى ناتجة عن استخدام الأصل من قبل المنشأة. فعلى سبيل المثال، قد يخفف استخدام الملكية الفكرية في عملية إنتاج من تكاليف الإنتاج المستقبلية بدلاً من أن يزيد من الإيرادات المستقبلية.

الإثبات والقياس

- 18 يتطلب إثبات بند على أنه أصل غير ملموس من المنشأة أن تُدلى على أن البند يستوفي:
- (أ) تعريف الأصل غير الملموس (انظر الفقرات 8-17)؛
- (ب) ضوابط الإثبات (انظر الفقرات 21-23).
- ينطبق هذا المتطلب على التكاليف التي تم تحملها - بشكل أولي - لإقتناء أصل غير ملموس، أو توليده داخلياً، وتلك التي تم تحملها - لاحقاً - للإضافة إليه أو لاستبدال جزء منه، أو لخدمته.
- 19 تتناول الفقرات 25-32 تطبيق ضوابط الإثبات على الأصول غير الملموسة المُقتناة - بشكل منفصل، وتتناول الفقرات 33-43 تطبيقها على الأصول غير الملموسة المُقتناة ضمن عملية تجميع أعمال. وتتناول الفقرة 44 القياس الأولي للأصول غير الملموسة المُقتناة عن طريق منحة حكومية، وتتناول الفقرات 45-47 مبادلات الأصول غير الملموسة، وتتناول الفقرات 48-50 معالجة الشهرة المُتولدة داخلياً. وتتناول الفقرات 51-67 القياس والإثبات الأولي للأصول غير الملموسة المُتولدة داخلياً.
- 20 من طبيعة الأصول غير الملموسة أنه، في كثير من الحالات، لا توجد إضافات لمثل هذا الأصل أو استبدالات لجزء منه. ووفقاً لذلك، على الأرجح أن تحافظ معظم النفقات اللاحقة على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الكامنة في أصل غير ملموس موجود، بدلاً من أن تستوفي تعريف الأصل غير الملموس وضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار. بالإضافة إلى ذلك، يكون من الصعب - غالباً - أن تُنسب النفقة اللاحقة - بشكل مباشر - إلى أصل غير ملموس معين وليس إلى الأعمال ككل. وبناءً عليه، فإن من النادر جداً أن تُثبت ضمن المبلغ الدفترى لأصل نفقة لاحقة - نفقة تم تحملها بعد الإثبات الأولي لأصل غير ملموس تم اقتناؤه أو بعد اكتمال أصل غير ملموس تم توليده داخلياً. واتساقاً مع الفقرة 63، يُثبت - عادةً - ضمن الربح أو الخسارة النفقة اللاحقة - عند تحملها - على العلامات، وعناوين الصحف، وعناوين النشر، وقوائم العملاء، والبنود المشابهة في الجوهر (سواء مُقتناة خارجياً أو مُتولدة داخلياً). وذلك نظراً لأنه لا يمكن تمييز مثل هذه النفقة عن نفقة لتطوير الأعمال ككل.

- 21 يجب أن يُثبت أصل غير ملموس عندما - وعندما فقط:
 (أ) يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التي تعود إلى الأصل سوف تتدفق إلى المنشأة؛
 (ب) يمكن قياس تكلفة الأصل - بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- 22 يجب على المنشأة أن تقدر احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة باستخدام افتراضات معقولة لها ما يدعمها، والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة لمجموعة الظروف الاقتصادية التي سوف توجد على مدى العمر الإنتاجي للأصل.
- 23 تستخدم المنشأة الاجتهاد الشخصي لتقدير درجة التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تعود إلى استخدام الأصل وذلك على أساس الأدلة المتاحة في وقت الإثبات الأولي، مع إعطاء وزن أكبر للأدلة الخارجية.
- 24 يجب أن يُقاس الأصل غير الملموس - بشكل أولي - بالتكلفة.
- الإقتناء المنفصل**
- 25 عادة، سوف يعكس السعر الذي تدفعه منشأة لتقتني - بشكل منفصل - أصلاً غير ملموس التوقعات بشأن احتمال أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الكامنة في الأصل سوف تتدفق إلى المنشأة. وبعبارة أخرى، تتوقع المنشأة أن يكون هناك تدفقاً داخلياً من المنافع الاقتصادية، حتى عندما يكون هناك عدم تأكد بشأن توقيت التدفق الداخل، أو مبلغه. وبناءً عليه، يُعد ضابط الإثبات المتعلق بالاحتمالية، والوارد في الفقرة 21(أ)، مُستوفى - دائماً - للأصول غير الملموسة التي تُقتنى - بشكل منفصل.
- 26 بالإضافة إلى ذلك، يمكن - عادةً - أن تُقاس تكلفة الأصل غير الملموس الذي تم إقتناؤه - بشكل منفصل - بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ويكون هذا هو الحال - بشكل خاص - عندما يكون عوض الشراء في شكل نقد أو أصول نقدية أخرى.
- 27 تشمل تكلفة الأصل غير الملموس الذي تم إقتناؤه بشكل منفصل:
 (أ) سعر شرائه، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب المشتريات غير القابلة للرد، بعد طرح الخصومات التجارية والتخفيضات؛
 (ب) أي تكلفة تعود - بشكل مباشر - إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له.
 ومن أمثلة التكاليف التي تعود - بشكل مباشر - إلى الأصل:
- 28 (أ) تكاليف منافع الموظف (كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي 19) والتي تنشأ - بشكل مباشر - عن تجهيز الأصل ليكون في حالة صالحة للعمل.
 (ب) الأتعاب المهنية التي تنشأ - بشكل مباشر - عن تجهيز الأصل ليكون في حالة صالحة للعمل.
 (ج) تكاليف اختبار ما إذا كان الأصل يعمل - بشكل سليم.
- 29 ومن أمثلة النفقات التي لا تُعد جزءاً من تكلفة الأصل غير الملموس:
 (أ) تكاليف تقديم منتج جديد أو خدمة جديدة (بما في ذلك تكاليف أنشطة الإعلان والترويج).
 (ب) تكاليف مباشرة الأعمال في موقع جديد أو مع فئة جديدة من العملاء (بما في ذلك تكاليف تدريب الموظفين).
 (ج) التكاليف الإدارية والعمومية الأخرى.
- 30 يتوقف إثبات التكاليف ضمن المبلغ الدفترى للأصل غير الملموس عندما يكون الأصل بالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبناءً عليه، لا تُدرج التكاليف التي تم تحملها عند استخدام أصل غير ملموس، أو نقله من مكان إلى آخر، ضمن المبلغ الدفترى لذلك للأصل. فعلى سبيل المثال، لا تُدرج التكاليف التالية ضمن المبلغ الدفترى للأصل غير الملموس:
 (أ) التكاليف التي تم تحملها بينما الأصل قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة ولم يُستخدم بعد.
 (ب) خسائر التشغيل الأولي، مثل تلك التي يتم تحملها إلى أن ينمو الطلب على مخرجات الأصل.

31 تحدث بعض العمليات فيما يتعلق بتطوير أصل غير ملموس، ولكنها لا تُعد ضرورية لجعل الأصل بالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. قد تحدث هذه العمليات العرضية قبل أو أثناء أنشطة التطوير. ونظراً لأن العمليات العرضية لا تُعد ضرورية لجعل الأصل بالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة، فإن دخل العمليات العرضية، والمصروفات المتعلقة به، تُثبت - مباشرة - ضمن الربح أو الخسارة، وتُضمن في تصنيفات الدخل والمصروف المتعلقة بهما.

32 إذا تم تأجيل الدفع مقابل أصل غير ملموس، لما يتجاوز مدد الائتمان العادية، فإن تكلفته هي مُعادل السعر النقدي. ويُثبت الفرق بين مُعادل السعر النقدي وإجمالي المدفوعات على أنه فائدة على مدى فترة الائتمان، ما لم تُرسم مثل هذه الفائدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 23 "تكاليف الاقتراض".

الإقتناء كجزء من عملية تجميع أعمال

33 وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 3 "تجميع الأعمال"، عندما يُقتنى أصل غير ملموس ضمن عملية تجميع أعمال، تكون تكلفة ذلك الأصل غير الملموس هي قيمته العادلة في تاريخ الاستحواذ. وسوف تعكس القيمة العادلة للأصل غير الملموس توقعات المشاركين في السوق في تاريخ الاستحواذ بشأن احتمال أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الكامنة في الأصل سوف تتدفق إلى المنشأة. وبعبارة أخرى، تتوقع المنشأة أن يكون هناك تدفقاً داخلياً من المنافع الاقتصادية، حتى عندما يكون هناك عدم تأكيد بشأن توقيت التدفق الداخل، أو مبلغه. وبناءً عليه، يُعد ضابط الإثبات المتعلق بالاحتمالية، والوارد في الفقرة 21(أ)، مستوفى - دائماً - للأصول غير الملموسة المكتتة ضمن عملية تجميع أعمال. وعندما يكون الأصل، الذي تم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال، قابلاً للانفصال أو ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، فإنه توجد معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل - بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وبالتالي، يُعد ضابط القياس الذي يمكن الاعتماد عليه، والوارد في الفقرة 21(ب)، مستوفى - دائماً - للأصول غير الملموسة المكتتة ضمن عمليات تجميع أعمال.

34 وفقاً لهذا المعيار والمعيار الدولي للتقرير المالي 3 (المُنقح في 2008)، تُثبت المنشأة المستحوذ في تاريخ الاستحواذ - بشكل منفصل عن الشهرة - أصلاً غير ملموس للمنشأة المستحوذ عليها، بغض النظر عما إذا كان قد تم إثبات الأصل من قبل المنشأة المستحوذ عليها قبل عملية تجميع الأعمال أم لا. ويعني هذا أن تُثبت المنشأة المستحوذ مشروعاً جارياً للبحث والتطوير للمنشأة المستحوذ عليها على أنه أصل - بشكل منفصل عن الشهرة - عندما يستوفي المشروع تعريف الأصل غير الملموس. ويستوفي مشروع جارٍ للبحث والتطوير للمنشأة المستحوذ عليها تعريف الأصل غير الملموس عندما:

(أ) يستوفي تعريف الأصل؛

(ب) يكون قابلاً للتحديد، أي يكون قابلاً للانفصال أو ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى.

أصل غير ملموس تم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال

35 عندما يكون الأصل غير الملموس، الذي تم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال، قابلاً للانفصال أو ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، فإنه توجد معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل - بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وفي حالة وجود نطاق من المخرجات المحتملة باحتمالات مختلفة للتقديرات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس، فإن درجة عدم التأكد تدخل في قياس القيمة العادلة للأصل.

36 قد يكون الأصل غير الملموس، الذي تم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال، قابلاً للانفصال، ولكن - فقط - مع عقد ذي علاقة، أو أصل أو التزام قابل للتحديد. وفي مثل هذه الحالات، تُثبت المنشأة المستحوذ الأصل غير الملموس - بشكل منفصل عن الشهرة - ولكن مع البند ذي العلاقة.

37 يمكن للمنشأة المستحوذ أن تُثبت مجموعة من الأصول غير الملموسة المتكاملة على أنها أصل واحد شريطة أن يكون للأصول المنفردة أعمار إنتاجية متشابهة. على سبيل المثال، يُستخدم مصطلح "العلامة" ومصطلح "إسم العلامة" - غالباً - على أنهما مرادفات للعلامات التجارية والعلامات الأخرى. وبالرغم من ذلك، فإن الأولى هي مصطلحات تسويقية عامة والتي تُستخدم - عادةً - للإشارة إلى مجموعة من الأصول المتكاملة مثل العلامة التجارية (أو علامة الخدمة) وما يتعلق بها من اسم تجاري، وصيغ، ووصفات وخبرة تكنولوجية.

- 38- [خُذفت] 41
- الإفئاق اللاحق على مشروع بحث وتطوير تحت الإعداد تم اقتناؤه**
- 42 نفقة البحث أو التطوير التي:
- (أ) تتعلق بمشروع بحث أو تطوير تحت الإعداد تم اقتناؤه - بشكل منفصل - أو ضمن عملية تجميع أعمال، ومُثبت على أنه أصل غير ملموس؛
- (ب) ويتم تحملها بعد اقتناء ذلك المشروع
- يجب المحاسبة عنها وفقاً للفقرات 54-62.
- 43 إن تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات 54-62 يعني أن النفقة اللاحقة على مشروع جارٍ للبحث أو التطوير تم اقتناؤه - بشكل منفصل - أو ضمن عملية تجميع أعمال ومُثبت على أنه أصل غير ملموس:
- (أ) تُثبت على أنها مصروف عند تحملها، إذا كانت نفقة على البحث؛
- (ب) تُثبت على أنها مصروف عند تحملها، إذا كانت نفقة على التطوير والتي لا تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 57 على أنها أصل غير ملموس،
- (ج) تُضاف إلى المبلغ الدفترى لمشروع جارٍ تم اقتناؤه للبحث أو التطوير، إذا كانت نفقة على التطوير والتي تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 57.

الإقتناء عن طريق منحة حكومية

- 44 في بعض الحالات، قد يُقتنى أصل غير ملموس بدون مقابل، أو مقابل عوض اسمي، عن طريق منحة حكومية. وقد يحدث هذا عندما تحول حكومة، أو تخصص لمنشأة أصولاً غير ملموسة مثل حقوق الهبوط بالمطار، أو تراخيص لتشغيل محطات الراديو أو التلفزيون، أو تصاريح أو حصص الاستيراد أو حقوق للحصول على الموارد المقيدة الأخرى. وطبقاً لمعييار المحاسبة الدولي 20 "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية"، يمكن للمنشأة أن تختار أن تُثبت كلاً من الأصل غير الملموس والمنحة - بشكل أولي - بالقيمة العادلة. أما إذا اختارت المنشأة ألا تُثبت الأصل - بشكل أولي - بالقيمة العادلة، فإن المنشأة تُثبت الأصل - بشكل أولي - بمبلغ إسمي (المعالجة الأخرى المسموح بها بموجب معيار المحاسبة الدولي 20) مضافاً إليها أي نفقة تعود - بشكل مباشر - إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له.

مُبادلات الأصول

- 45 قد يُقتنى واحد أو أكثر من الأصول غير الملموسة في مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من أصول نقدية وغير نقدية. ويشير النقاش التالي - فقط - إلى مُبادلة أصل غير نقدي واحد بآخر، ولكنه ينطبق - أيضاً - على جميع المُبادلات الموضحة في الجملة السابقة. ويُقاس تكلفة مثل هذا الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة ما لم (أ) تفتقر معاملة المُبادلة إلى الجوهر التجاري، أو (ب) يكن من غير الممكن قياس القيمة العادلة لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ويُقاس الأصل الذي تم اقتناؤه بهذه الطريقة حتى إذا لم تستطع المنشأة أن تلغي إثبات الأصل المُتنازل عنه - في الحال. وإذا لم يُقاس الأصل الذي تم اقتناؤه بالقيمة العادلة، فإن تكلفته تُقاس بالمبلغ الدفترى للأصل المُتنازل عنه.
- 46 تحدد المنشأة ما إذا كان لمعاملة مُبادلة جوهر تجاري أم لا بالأخذ في الحسبان المدى الذي إليه يُتوقع أن تتغير تدفقاتها النقدية المستقبلية نتيجة للمعاملة. ويكون لمعاملة مُبادلة جوهر تجاري عندما:
- (أ) يختلف تكوين (أي مخاطر، وتوقيت، ومبلغ) التدفقات النقدية من الأصل المُستلم عن تكوين التدفقات النقدية من الأصل المُحول. أو
- (ب) تتغير، نتيجة للمُبادلة، القيمة الخاصة بالمنشأة للجزء من عمليات المنشأة المُتأثر بالمعاملة.
- (ج) يكون الفرق في (أ) أو (ب) كبيراً بالنسبة للقيمة العادلة للأصول المُتبادلة.

لغرض تحديد ما إذا كان لمعاملة مُبادلة جوهر تجاري، فإن القيمة الخاصة بالمنشأة للجزء من عمليات المنشأة المُتأثر بالمعاملة يجب أن تعكس التدفقات النقدية بعد الضرائب. وقد تكون نتائج هذه التحليلات واضحة دون حاجة المنشأة لإجراء حسابات مفصلة.

47 تُحدد الفقرة 21(ب) أن شرط إثبات أصل غير ملموس هو أن يكون من الممكن قياس تكلفه الأصل – بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ويكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس – بطريقة يمكن الاعتماد عليها – عندما (أ) لا يكون التقلب في نطاق قياسات القيمة العادلة المعقولة لذلك الأصل كبيراً أو (ب) يكون من الممكن تقدير احتمالات التقديرات المتنوعة ضمن النطاق – بشكل معقول – واستخدامها عند قياس القيمة العادلة. فإذا كانت المنشأة قادرة على قياس القيمة العادلة – بطريقة يمكن الاعتماد عليها – لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه، فإن القيمة العادلة للأصل المُتنازل عنه تُستخدم لقياس التكلفة ما لم تكن القيمة العادلة للأصل المُستلم بَيِّنَة أكثر – بشكل واضح.

الشهرة المتولدة داخلياً

48 لا يجوز أن تُثبت الشهرة المتولدة داخلياً على أنها أصل.

49 في بعض الحالات، يتم تحمل نفقة لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية، ولكن لا ينتج عنها نشوء أصل غير ملموس يستوفي ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار. وتوصف مثل هذه النفقة – غالباً – بأنها تساهم في شهرة متولدة داخلياً. ولا تُثبت الشهرة المُتولدة داخلياً على أنها أصل نظراً لأنها ليست مورداً قابلاً للتحديد (أي أنها ليست قابلاً للانفصال ولا ينشأ عنها حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى) مُسيطر عليه من قبل المنشأة والذي يمكن قياسه بالتكلفة – بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

50 يمكن للفروق، بين القيمة العادلة للمنشأة والمبلغ الدفترى لصافي أصولها القابلة للتحديد – في أي وقت – أن تستخلص نطاقاً من العوامل التي تؤثر على القيمة العادلة للمنشأة. وبالرغم من ذلك، لا تعبر مثل تلك الفروق عن تكلفة الأصول غير الملموسة المُسيطر عليها من قبل المنشأة.

الأصول غير الملموسة المُتولدة داخلياً

51 يكون من الصعب – في بعض الأحيان – تقويم ما إذا كان الأصل غير الملموس المُتولد داخلياً يؤهل للإثبات بسبب مشاكل في:

(أ) تحديد ما إذا كان، ومتى يكون، هناك أصلاً قابلاً للتحديد والذي سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة؛

(ب) تحديد تكلفة الأصل – بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ففي بعض الحالات، لا يمكن تمييز تكلفة توليد أصل غير ملموس داخلياً عن تكلفة المحافظة أو تعزيز شهرة المنشأة المُتولدة داخلياً أو تكلفة تشغيل العمليات اليومية.

وبناءً عليه، بالإضافة إلى الالتزام بالمطلوبات العامة للإثبات والقياس الأولي للأصل غير الملموس، فإن المنشأة تطبق المتطلوبات والإرشادات الواردة في الفقرات 52-67 على جميع الأصول غير الملموسة المُتولدة داخلياً.

52 ولتقويم ما إذا كان الأصل غير الملموس المُتولد داخلياً يستوفي ضوابط الإثبات، فإن المنشأة تُصنف توليد الأصل إلى:

(أ) مرحلة البحث؛

(ب) مرحلة التطوير.

ورغم أنه تم تعريف مصطلحي "البحث" و"التطوير"، فإن لمصطلحي "مرحلة البحث" و"مرحلة التطوير" معنى أوسع لغرض هذا المعيار.

53 وعندما لا تستطيع المنشأة أن تميز مرحلة البحث عن مرحلة التطوير لمشروع داخلي لإنشاء أصل غير ملموس، فإن المنشأة تعالج الإنفاق على ذلك المشروع كما لو أنه تم تحمله – فقط – في مرحلة البحث.

مرحلة البحث

- 54 لا يجوز أن يُثبت الأصل غير الملموس الناشئ عن البحث (أو عن مرحلة البحث لمشروع داخلي). ويجب أن يُثبت الإتفاق على البحث (أو على مرحلة البحث لمشروع داخلي) عند تحميله على أنه مصروف.
- 55 في مرحلة البحث لمشروع داخلي، لا تستطيع المنشأة أن تُدلل على وجود الأصل غير الملموس الذي سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة. وبناءً عليه، تُثبت هذه النفقة عند تحميلها على أنها مصروف.
- 56 من أمثلة أنشطة البحث:
- (أ) أنشطة تهدف إلى الحصول على معرفة جديدة.
- (ب) البحث عن تطبيقات لنتائج البحث أو لمعرفة أخرى، وتقويمها والاختيار النهائي لها.
- (ج) البحث عن بدائل لمواد خام، أو أجهزة، أو منتجات، أو عمليات، أو نظم أو الخدمات.
- (د) صياغة، وتصميم، وتقويم، البدائل المحتملة من مواد، أو أجهزة، أو منتجات، أو عمليات، أو نظم أو خدمات جديدة أو مُحسنة، والاختيار النهائي لها.

مرحلة التطوير

- 57 يجب أن يُثبت الأصل غير الملموس الناشئ عن التطوير (أو عن مرحلة التطوير لمشروع داخلي) عندما، وعندما فقط، تستطيع المنشأة أن تُدلل على جميع ما يلي:
- (أ) الجدوى الفنية من استكمال الأصل غير الملموس بحيث يكون متاحاً للاستخدام أو البيع.
- (ب) نيتها أن تستكمل الأصل غير الملموس وأن تستخدمه أو تبيعه.
- (ج) قدرتها على أن تستخدم الأصل غير الملموس أو أن تبيعه.
- (د) الكيفية التي سيولد بها الأصل غير الملموس المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة. فمن بين أمور أخرى، تستطيع المنشأة أن تدلل على وجود سوق لمخرجات الأصل غير الملموس، أو للأصل غير الملموس ذاته، أو على فائدة الأصل غير الملموس إذا كان سيستخدم داخلياً.
- (هـ) توفر الموارد الفنية والمالية والموارد الأخرى لتستكمل التطوير ولتستخدم الأصل غير الملموس أو تبيعه.
- (و) قدرتها على أن تقيس - بطريقة يمكن الاعتماد عليها - النفقة التي تعود إلى الأصل غير الملموس خلال تطويره.
- 58 في مرحلة التطوير لمشروع داخلي، تستطيع المنشأة، في بعض الحالات، أن تحدد أصلاً غير ملموس وأن تدلل على أن الأصل سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة. وذلك نظراً لأن مرحلة التطوير للمشروع تُعد متقدمة أكثر عن مرحلة البحث.
- 59 من أمثلة أنشطة التطوير:
- (أ) تصميم، وتشبيد، واختبار نماذج أولية ونماذج ما قبل الإنتاج أو ما قبل الاستخدام.
- (ب) تصميم أدوات، وموجهات، وقوالب تنطوي على تقنية جديدة.
- (ج) تصميم، وتشبيد، وتشغيل مصنع تجريبي والذي لا يكون ذي حجم مجد - بشكل اقتصادي - للإنتاج التجاري.
- (د) تصميم، وتشبيد، واختبار بديل مُختار من مواد، أو أجهزة، أو منتجات، أو عمليات، أو نظم أو خدمات جديدة أو مُحسنة.
- 60 تُدلل على الكيفية التي سيولد بها الأصل غير الملموس المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة، تُقدر المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستنتم من الأصل باستخدام المبادئ الواردة في معيار المحاسبة الدولي 36 "الهبوط في قيمة الأصول". فإذا كان الأصل سوف يولد منافع اقتصادية فقط - بالاشتراك مع أصول أخرى، فإن المنشأة تطبق مفهوم وحدات توليد النقد الوارد في معيار المحاسبة الدولي 36.

61 ويمكن التبدليل على توفر الموارد لاستكمال الأصل غير الملموس، واستخدامه والحصول على المنافع منه من خلال، على سبيل المثال، خطة أعمال تظهر الموارد الفنية، والمالية والموارد الأخرى اللازمة وقدرة المنشأة على تأمين تلك الموارد. في بعض الحالات، تدل المنشأة على توفر التمويل الخارجي من خلال الحصول على إشارة من مقرض على رغبته في أن يمول الخطة.

62 يمكن – عادةً – لنظم التكاليف للمنشأة أن تقيس – بطريقة يمكن الاعتماد عليها – تكلفة توليد أصل غير ملموس داخلياً، مثل الرواتب والنفقات الأخرى التي يتم تحملها لتأمين حقوق التأليف والنشر أو التراخيص أو تطوير برنامج الحاسب الآلي.

63 لا يجوز أن تُثبت العلامات، وعناوين الصحف، وعناوين النشر، وقوائم العملاء، والبنود المشابهة – من حيث الجوهر – المتولدة داخلياً على أنها أصول غير ملموسة.

64 لا يمكن تمييز الإنفاق على العلامات، وعناوين الصحف، وعناوين النشر، وقوائم العملاء، والبنود المشابهة – من حيث الجوهر – المتولدة داخلياً عن تكلفة تطوير الأعمال ككل. وبناءً عليه، لا تُثبت مثل تلك البنود على أنها أصول غير ملموسة.

تكلفة أصل غير ملموس متولد داخلياً

65 لغرض الفقرة 24، فإن تكلفة الأصل غير الملموس المتولد داخلياً هي مجموع الإنفاق الذي تم تحمله من تاريخ استيفاء الأصل غير الملموس – لأول مرة – ضوابط الإثبات الواردة في الفقرات 21، و22، و57. تمنع الفقرة 71 إعادة إثبات نفقة مُثبته – سابقاً – على أنها مصروف.

66 تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المتولد داخلياً جميع التكاليف التي تعود – بشكل مباشر – والضرورية لإنشاء، وإنتاج، وإعداد الأصل ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ومن أمثلة التكاليف التي تعود – بشكل مباشر – إلى الأصل:

(أ) تكاليف المواد الخام والخدمات المُستخدمة أو المُستهلكة في توليد الأصل غير الملموس.

(ب) تكاليف منافع الموظف (كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي 19) الناشئة عن توليد الأصل غير الملموس.

(ج) أتعاب تسجيل حق نظامي.

(د) إطفاء براءات الاختراع والتراخيص التي تُستخدم لتوليد الأصل غير الملموس.

ويحدد معيار المحاسبة الدولي 23 ضوابط لإثبات الفائدة على أنها أحد عناصر تكلفة أصل غير ملموس متولد داخلياً.

67 لا يُعد ما يلي مكونات لتكلفة الأصل غير الملموس المتولد داخلياً:

(أ) النفقات البيعية، والإدارية، والعمومية الأخرى، إلا إذا كان من الممكن أن تُنسب هذه النفقة – بشكل مباشر – إلى إعداد الأصل للاستخدام.

(ب) الخسائر المحددة نتيجة عدم الكفاءة، والتشغيل الأولي، والتي تم تحملها قبل أن يحقق الأصل الأداء المخطط.

(ج) الإنفاق على تدريب الموظفين على تشغيل الأصل.

مثال يوضح الفقرة 65
<p>تطور منشأة عملية إنتاجية جديدة. وخلال 20×5، تم تحميل نفقة قدرها 1000 وحدة نقد^(أ)، منها 900 وحدة نقد تم تحملها قبل 1 ديسمبر 20×5، و100 وحدة نقد تم تحملها بين 1 ديسمبر 20×5 و31 ديسمبر 20×5. والمنشأة قادرة على أن تُدَل، في 1 ديسمبر 20×5، على أن العملية الإنتاجية استوفت ضوابط الإثبات على أنها أصل غير ملموس. ويُقدَّر أن يكون المبلغ الممكن استرداده من المعرفة الكامنة في العملية (بما في ذلك التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية لاستكمال العملية قبل أن تكون متاحة للاستخدام) 500 وحدة نقد.</p> <p>في نهاية 20×5، تُثبت العملية الإنتاجية على أنها أصل غير ملموس بتكلفة قدرها 100 وحدة نقد (النفقة التي تم تحملها من تاريخ استيفاء ضوابط الإثبات، أي 1 ديسمبر 20×5). تُثبت النفقة التي تم تحملها قبل 1 ديسمبر 20×5 وقدرها 900 وحدة نقد على أنها مصروف نظراً لأن ضوابط الإثبات لم تُستوف حتى 1 ديسمبر 20×5. ولا تشكل هذه النفقة جزءاً من تكلفة العملية الإنتاجية المثبتة في قائمة المركز المالي.</p> <p>خلال 20×6، تبلغ النفقة التي تم تحملها 2000 وحدة نقد. وفي نهاية 20×6، يقدر أن يكون المبلغ الممكن استرداده من المعرفة الكامنة في العملية (بما في ذلك التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية لاستكمال العملية قبل أن تكون متاحة للاستخدام) 1900 وحدة نقد.</p> <p>في نهاية 20×6، تبلغ تكلفة العملية الإنتاجية 2100 وحدة نقد (100 وحدة نقد نفقة مُثبتة في نهاية 20×5 زائد 2000 وحدة نقد نفقة مُثبتة في 20×6). تُثبت المنشأة خسارة هبوط قدرها 200 وحدة نقد لتعدل المبلغ الدفترية للعملية قبل خسارة الهبوط (2100 وحدة نقد) إلى المبلغ الممكن استرداده منها (900 وحدة نقد). وسوف تُعكس خسارة الهبوط هذه في فترة لاحقة عندما تُستوفى متطلبات عكس خسارة الهبوط الواردة في معيار المحاسبة الدولي 36.</p> <p>(أ) في هذا المعيار، تُقوم المبالغ النقدية بـ "وحدات نقد".</p>

إثبات مصروف

68	<p>يجب أن يُثبت الإنفاق على البند غير الملموس عند تحمله على أنه مصروف، ما لم:</p> <p>(أ) يشكل جزءاً من تكلفة أصل غير ملموس والذي يستوفي ضوابط الإثبات (انظر الفقرات 18-67)؛ أو</p> <p>(ب) يكن البند قد تم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال ولا يمكن إثباته على أنه أصل غير ملموس. وعندما يكون هذا هو الحال، فإنه يشكل جزءاً من المبلغ المثبت على أنه شهرة في تاريخ الاستحواذ (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي 3).</p>
69	<p>في بعض الحالات، يتم تحمل النفقة لتوفير منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة، لكن بدون أن يتم إقتناء أو إنشاء أصل غير ملموس أو أصل آخر يمكن إثباته. ففي حالة توريد بضائع، تُثبت المنشأة مثل تلك النفقة على أنها مصروف عندما يكون لها الحق في الحصول على تلك البضائع. وفي حالة تقديم خدمات، تُثبت المنشأة النفقة على أنها مصروف عندما تتلقى الخدمات. على سبيل المثال، يُثبت الإنفاق على البحث عند تحمله على أنه مصروف (انظر الفقرة 54)، باستثناء عندما يُقتنى كجزء من عملية تجميع أعمال. وتشمل الأمثلة الأخرى للنفقة التي تُثبت عندما يتم تحملها على أنها مصروف:</p> <p>(أ) الإنفاق على أنشطة الإعداد والتجهيز للتشغيل (تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل)، ما لم يُدرج هذا الإنفاق في تكلفة بند من بنود العقارات، والآلات والمعدات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16. وقد تتكون تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل من تكاليف التأسيس مثل التكاليف النظامية والسكرتارية التي يتم تحملها لتأسيس منشأة نظامية، والإنفاق لافتتاح مرفق أو عمل جديد (أي تكاليف ما قبل الافتتاح) أو الإنفاق لبدء عمليات جديدة أو إطلاق منتجات أو عمليات جديدة (أي تكاليف ما قبل التشغيل).</p> <p>(ب) الإنفاق على أنشطة التدريب.</p> <p>(ج) الإنفاق على أنشطة الإعلان والترويج (بما في ذلك كتالوجات الطلب بالبريد).</p> <p>(د) الإنفاق على تغيير موقع، أو إعادة تنظيم، جزء من منشأة أو كلها.</p>
69	<p>يكون للمنشأة الحق في الحصول على البضائع عندما تمتلكها. وبالمثل، يكون لها الحق في الحصول على السلع عندما يتم تصنيعها من قبل المورد وفقاً لأحكام عقد التوريد. وتستطيع المنشأة أن تطلب تسليمها في مقابل الدفع. وتُتلقى الخدمات عندما يتم أداءها من قبل المورد وفقاً لعقد بأن تقدم للمنشأة، وليس عندما تستخدمها المنشأة لتقديم خدمة أخرى، على سبيل المثال لتقديم إعلاناً للعملاء.</p>

70 لا تمنع الفقرة 68 المنشأة من أن تُثبت مبلغاً مدفوعاً مقدماً على أنه أصل عندما يتم القيام بالدفع مقابل السلع مقدماً قبل حصول المنشأة على حق الحصول على تلك السلع. وبالمثل، لا تمنع الفقرة 68 المنشأة من أن تثبت مبلغاً مدفوعاً مقدماً على أنه أصل عندما يتم القيام بالدفع مقابل الخدمات مقدماً قبل تلقي المنشأة لتلك الخدمات.

لا تُثبت المصروفات السابقة على أنها أصل

71 لا يجوز – في تاريخ لاحق – أن يُثبت الاتفاق على بند غير ملموس، والذي سبق أن أثبت – بشكل أولي – على أنه مصروف، على أنه جزء من تكلفة أصل غير ملموس.

القياس بعد الإثبات

72 يجب على المنشأة أن تختار إما نموذج التكلفة الوارد في الفقرة 74 أو نموذج إعادة التقويم الوارد في الفقرة 75 على أنه سياسة محاسبية لها. عندما تتم المحاسبة عن أصل غير ملموس باستخدام نموذج إعادة التقويم، فإنه يجب المحاسبة – أيضاً – عن جميع الأصول الأخرى في فنته باستخدام النموذج نفسه، إلا إذا لم يكن هناك سوق نشطة لتلك الأصول.

73 فئة الأصول غير الملموسة هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابهة في عمليات المنشأة. ويُعاد تقويم البنود ضمن مجموعة الأصول غير الملموسة – بشكل متزامن – لتجنب إعادة التقويم الاختياري للأصول والتقارير عن مبالغ في القوائم المالية تعبر عن خليط من التكاليف والقيم في تواريخ مختلفة.

نموذج التكلفة

74 بعد الإثبات الأولي، يجب أن يُسجل الأصل غير الملموس بتكلفته مطروحاً منها أي مجمع إطفاء وأي مجمع خسائر هبوط.

نموذج إعادة التقويم

75 بعد الإثبات الأولي، يجب أن يُسجل الأصل غير الملموس بمبلغ إعادة التقويم، وهو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقويم مطروحاً منها أي مجمع إطفاء لاحق وأي مجمع خسائر هبوط لاحقة. ولغرض إعادة التقويمات بموجب هذا المعيار، فإنه يجب أن تُقاس القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشطة. هذا ويجب إجراء إعادة التقويمات – بشكل منتظم – بحيث لا يختلف المبلغ الدفترى للأصل – بشكل ذي أهمية نسبية – عن قيمته العادلة في نهاية فترة التقرير.

76 لا يسمح نموذج إعادة التقويم بـ:

(أ) إعادة تقويم الأصول غير الملموسة التي لم تُثبت – سابقاً – على أنها أصول؛ أو

(ب) الإثبات الأولي للأصول غير الملموسة بمبالغ بخلاف التكلفة.

77 يُطبق نموذج إعادة التقويم بعد أن يُثبت الأصل – بشكل أولي – بالتكلفة. وبالرغم من ذلك، عندما يُثبت جزء – فقط – من تكلفة أصل غير ملموس على أنه أصل نظراً لأن الأصل لم يستوف ضوابط الإثبات حتى مرحلة ما خلال العملية (انظر الفقرة 65)، فإنه يمكن أن يُطبق نموذج إعادة التقويم على ذلك الأصل بالكامل. يمكن أن يُطبق نموذج إعادة التقويم – أيضاً – على الأصل غير الملموس الذي تم تلقيه عن طريق منحة حكومية وأثبت بمبلغ اسمي (انظر الفقرة 44).

78 من غير الشائع وجود سوق نشطة للأصل غير الملموس، بالرغم من أن ذلك قد يحدث. فعلى سبيل المثال، في بعض السلطات القانونية، قد يوجد سوق نشطة لتراخيص سيارات الأجرة، أو تراخيص صيد الأسماك أو حصص الإنتاج القابلة للتحويل من غير قيود. وبالرغم من ذلك، لا يمكن أن يوجد سوق نشطة للعلامات، أو عناوين الصحف، أو حقوق النشر للموسيقى والأفلام، أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية، نظراً لأن كل أصل من هذه الأصول فريد من نوعه. أيضاً، رغم أن الأصول غير الملموسة تُشترى وتُباع، فإنه يتم التفاوض حول العقود بين مشتريين وبائعين بعينهم، كما أن المعاملات غير متكررة نسبياً. ولهذه الأسباب، فإن السعر المدفوع لأحد الأصول قد لا يوفر دليلاً كافياً للقيمة العادلة لأخر. علاوة على ذلك، لا تكون الأسعار – غالباً – متاحة للعموم.

- 79 يعتمد تكرار إعادة التقييمات على تقلب القيم العادلة للأصول غير الملموسة محل إعادة التقييم. فعندما تختلف القيمة العادلة للأصل المُعاد تقييمه – بشكل ذي أهمية نسبية – عن مبلغه الدفترى، فإن إعادة تقييم إضافي يُعد ضرورياً. قد تعاني بعض الأصول غير الملموسة من تحركات كبيرة ومتقلبة في القيمة العادلة، وبالتالي تتطلب إعادة تقييم سنوي. وتكون مثل إعادة التقييمات المتكررة هذه غير ضرورية – فقط – للأصول غير الملموسة التي تكون التحركات في قيمتها العادلة ضئيلة.
- 80 عندما يعاد تقييم الأصل غير الملموس، فإن المبلغ الدفترى لهذا الأصل يتم تعديله إلى المبلغ المُعاد تقييمه. وفي تاريخ إعادة التقييم تتم معالجة الأصل بإحدى الطرق التالية:
- (أ) تعديل إجمالي القيمة الدفترية بطريقة تتفق مع إعادة تقييم القيمة الدفترية للأصل. على سبيل المثال، قد يتم تعديل إجمالي المبلغ الدفترى بالرجوع إلى بيانات سوقية قابلة للملاحظة أو قد تتم إعادة عرضها بشكل تناسبي مع التغيير في المبلغ الدفترى. يتم تعديل مجمع الإطفاء في تاريخ التقييم ليعادل الفرق بين إجمالي المبلغ الدفترى للأصل ومبلغه الدفترى بعد الأخذ في الحسبان مجمع خسائر الهبوط، أو
- (ب) استبعاد مجمع الإطفاء مقابل إجمالي المبلغ الدفترى للأصل.
- وبعد مبلغ التسوية في مجمع الإطفاء جزءاً من الزيادة أو التخفيض في المبلغ الدفترى الذي تتم المحاسبة عنه وفقاً للقرارات 85 و 86.
- 81 عندما لا يمكن إعادة تقييم أصل غير ملموس في فئة أصول غير ملموسة مُعاد تقييمها نظراً لعدم وجود سوق نشطة لهذا الأصل، فإنه يجب أن يُسجل الأصل بتكلفته مطروحاً منها أي مجمع إطفاء وخسائر هبوط.
- 82 عندما لا يعد من الممكن قياس القيمة العادلة لأصل غير ملموس مُعاد تقييمه بالرجوع إلى سوق نشطة، فإن المبلغ الدفترى للأصل يجب أن يكون مبلغ إعادة تقييمه في تاريخ آخر إعادة تقييم بالرجوع إلى السوق النشطة مطروحاً منه أي مجمع إطفاء لاحق وأي مجمع خسائر هبوط لاحقاً.
- 83 قد تشير حقيقة أنه لم يعد يوجد سوق نشطة لأصل غير ملموس مُعاد تقييمه أن الأصل قد هبطت قيمته وأنه يلزم أن يُختبر وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي 36.
- 84 عندما يمكن أن تُقاس القيمة العادلة للأصل بالرجوع إلى سوق نشطة في تاريخ قياس لاحق، فإن نموذج إعادته التقييم يُطبق من هذا التاريخ.
- 85 عندما يزداد المبلغ الدفترى لأصل غير ملموس نتيجة لإعادة التقييم، فإنه يجب أن تُثبت الزيادة ضمن الدخل الشامل الآخر وأن تُجمع ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم. وبالرغم من ذلك، فإنه يجب أن تُثبت الزيادة ضمن الربح أو الخسارة بالقدر الذي يعكس انخفاض إعادة تقييم مُثبت – سابقاً – ضمن الربح أو الخسارة للأصل نفسه.
- 86 عندما ينخفض المبلغ الدفترى لأصل غير ملموس نتيجة لإعادة التقييم، فإنه يجب أن يُثبت الانخفاض ضمن الربح أو الخسارة. وبالرغم من ذلك، فإنه يجب أن يُثبت الانخفاض ضمن الدخل الشامل الآخر بقدر أي رصيد دائن في فائض إعادة التقييم متعلق بذلك الأصل. ويقلص الانخفاض المُثبت ضمن الدخل الشامل الآخر من المبلغ المُجمع ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم.
- 87 يمكن أن يُحول فائض إعادة التقييم المتراكم ضمن حقوق الملكية – بشكل مباشر – إلى الأرباح المبقة عندما يتحقق الفائض. ويمكن أن يتحقق الفائض بالكامل عند تخريد الأصل أو استبعاده. وبالرغم من ذلك، قد يتحقق بعض الفائض عندما يُستخدم الأصل من قبل المنشأة؛ وفي مثل هذه الحالة، يكون مبلغ الفائض المحقق هو الفرق بين الإطفاء المُستند إلى المبلغ الدفترى المُعاد تقييمه للأصل والإطفاء الذي كان سيُثبت بالاستناد إلى التكلفة التاريخية للأصل. ولا يُجرى التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المبقة من خلال الربح أو الخسارة.

العمر الإنتاجي

- 88 يجب على المنشأة أن تقدر ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس محدوداً أو غير محدود، وإذا كان محدوداً، طول أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المشابهة التي تشكل ذلك العمر الإنتاجي. ويجب أن يُعد الأصل غير الملموس من قبل المنشأة أن له عمر إنتاجي غير محدود عندما - اسناداً إلى تحليل جميع العوامل ذات الصلة - لا يكون هناك نهاية متوقعة للفترة التي يتوقع خلالها أن يولد الأصل صافي تدفقات نقدية داخلية للمنشأة.
- 89 تستند المحاسبة عن الأصل غير الملموس إلى عمره الإنتاجي. حيث يتم إطفاء الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي محدود (انظر الفقرات 97-106)، في حين لا يتم إطفاء الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود (انظر الفقرات 107-110). وتوضح الأمثلة المرفقة بهذا المعيار تحديد العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة المختلفة، والمحاسبة اللاحقة عن تلك الأصول على أساس تقديرات العمر الإنتاجي.
- 90 تؤخذ الكثير من العوامل في الحسبان عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس، بما في ذلك:
- (أ) الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المنشأة وما إذا كان من الممكن إدارة الأصل - بشكل كفاء - من قبل فريق إدارة آخر.
- (ب) دورات حياة المنتج النموذجية للأصل والمعلومات العامة عن تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول المشابهة التي تستخدم بطريقة مشابهة.
- (ج) التقادم الفني، أو التكنولوجي، أو التجاري أو الأنواع الأخرى من التقادم.
- (د) استقرار الصناعة التي يعمل فيها الأصل والتغيرات في طلب السوق على المنتجات أو الخدمات المنتجة من الأصل.
- (هـ) التصرفات المتوقعة من قبل المنافسين أو المنافسين المحتملين.
- (و) مستوى نفقة الصيانة المطلوب للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل وقدرة المنشأة ونيتها للوصول إلى مثل ذلك المستوى.
- (ز) فترة السيطرة على الأصل والقيود النظامية أو ما شابهها على استخدام الأصل، مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار المتعلقة به.
- (ح) ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل يعتمد على العمر الإنتاجي للأصول الأخرى للمنشأة.
- 91 إن مصطلح "غير محدود" لا يعني "غير متناهي". يعكس العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس - فقط - ذلك المستوى من نفقة الصيانة المستقبلية المطلوب للحفاظ على الأصل عند مستوى أدائه المُقدر في وقت تقدير العمر الإنتاجي للأصل، وقدرة المنشأة ونيتها للوصول إلى مثل ذلك المستوى. ويجب ألا يعتمد استنتاج أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس غير محدود على النفقة المستقبلية المُخططة بما يزيد عن تلك المطلوبة للحفاظ على الأصل عند ذلك المستوى من الأداء.
- 92 في ضوء تاريخ التغيرات السريعة في التكنولوجيا، فإن برنامج الحاسب الآلي وأصول غير ملموسة أخرى كثيرة تكون عرضة للتقادم التقني. وبناءً عليه، فإنه غالباً ما سيكون الحال أن عمرها الإنتاجي قصير. قد تشير الانخفاضات المستقبلية المتوقعة في أسعار بيع بند تم إنتاجه باستخدام أصل غير ملموس مؤشراً إلى توقع التقادم التقني أو التجاري للأصل، والذي بدوره قد يعكس الانخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة في الأصل.
- 93 قد يكون العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس طويلاً جداً أو حتى غير محدود. وتبرر حالات عدم التأكيد تقدير العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على أساس الحبيطة والحذر، ولكنها لا تبرر اختيار عمر يكون قصيراً - بشكل غير واقعي.

- 94 لا يجوز أن يزيد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس، الذي ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، عن فترة الحقوق التعاقدية أو الحقوق النظامية الأخرى، ولكن يمكن أن يكون أقصر بالاعتماد على الفترة التي تتوقع المنشأة أن يُستخدم الأصل خلالها. وإذا تم إحالة الحقوق التعاقدية أو الحقوق النظامية الأخرى لأجل مقيد يمكن تجديده، فإنه يجب أن يشتمل العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على فترة (فترات) التجديد – فقط – عندما يوجد دليل يدعم التجديد من قبل المنشأة بدون تكلفة كبيرة. أما العمر الإنتاجي للحق المُعاد اقتناؤه والمُثبت على أنه أصل غير ملموس ضمن عملية تجميع أعمال فهو الفترة التعاقدية المتبقية من العقد الذي بمقتضاه مُنح الحق ولا يجوز أن يشتمل على فترات التجديد.
- 95 قد يكون هناك عوامل اقتصادية ونظامية تؤثر على العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس. تحدد العوامل الاقتصادية الفترة التي سوف تُستلم خلالها المنافع الاقتصادية المستقبلية من قبل المنشأة. وقد تقيد العوامل النظامية الفترة التي تحصل خلالها المنشأة على هذه المنافع. ويعد العمر الإنتاجي هو الفترة الأقصر من الفترات المحددة بموجب تلك العوامل.
- 96 يشير وجود العوامل التالية، من بين غيرها، إلى أن المنشأة ستكون قادرة على أن تجدد الحقوق التعاقدية أو الحقوق النظامية الأخرى بدون تكلفة كبيرة:
- (أ) وجود دليل، من المحتمل أن يستند إلى الخبرة، بأن الحقوق التعاقدية والحقوق النظامية الأخرى سوف تُجدد. وإذا كان التجديد مشروطاً بموافقة طرف ثالث، فإن هذا يتضمن دليلاً بأن الطرف الثالث سوف يعطي موافقته.
- (ب) وجود دليل بأنه سوف يتم استيفاء أي من الشروط الضرورية للحصول على التجديد.
- (ج) أن تكلفة التجديد بالنسبة للمنشأة ليست كبيرة عندما تُقارن بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المُتوقعة أن تتدفق إلى المنشأة من التجديد.
- فإذا كانت تكاليف التجديد كبيرة عندما تُقارن بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المُتوقعة أن تتدفق إلى المنشأة من التجديد، فإن تكلفة "التجديد" تعبر، في جوهرها، عن تكلفة إقتناء أصل غير ملموس جديد في تاريخ التجديد.

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحدودة

فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء

- 97 يجب أن يُخصص المبلغ القابل للإستهلاك لأصل غير ملموس ذي عمر إنتاجي محدود على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. ويجب أن يبدأ الإطفاء عندما يكون الأصل متاحاً للاستخدام، أي عندما يكون في الموقع وبالحالة اللازمة ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ويجب أن يتوقف الإطفاء في التاريخ الذي يُصنف فيه الأصل على أنه مُحفظ به للبيع (أو يُدرج فيه ضمن مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها مُحفظ بها للبيع) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 5، أو التاريخ الذي يُلغى فيه إثبات الأصل، أيهما أبكر. ويجب أن تعكس طريقة الإطفاء المُستخدمة النمط الذي يتوقع أن تُستهلك به المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل من قبل المنشأة. فإذا كان من غير الممكن أن يُحدد ذلك النمط – بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فإنه يجب أن تُستخدم طريقة القسط الثابت. ويجب أن يُثبت عبء الإطفاء لكل فترة ضمن الربح أو الخسارة ما لم يسمح أو يتطلب هذا المعيار أو غيره بأن يُدرج ضمن المبلغ الدفترى لأصل آخر.
- 98 يمكن أن تُستخدم تشكيلة من طرق الإطفاء لتخصيص المبلغ القابل للإستهلاك للأصل على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. وتشمل هذه الطرق طريقة القسط الثابت، وطريقة الرصيد المتناقص، وطريقة وحدات الإنتاج. وتُختار الطريقة المُستخدمة على أساس النمط المُتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المُتوقعة الكامنة في الأصل، وتُطبق – بشكل ثابت – من فترة إلى أخرى، ما لم يوجد تغيير في النمط المُتوقع لاستهلاك تلك المنافع الاقتصادية المستقبلية.

98 هناك افتراض قابل للدحض بأن طريقة الإطفاء التي تعتمد على الإيرادات المتولدة من نشاط يتضمن استخدام أصل غير ملموس غير مناسبة. الإيرادات المتولدة من النشاط الذي يتضمن استخدام أصل غير ملموس تعكس عادة عوامل لا ترتبط مباشرة باستهلاك المنافع الاقتصادية الكامنة في الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، تتأثر الإيرادات بمدخلات وعمليات أخرى وأنشطة البيع والتغيرات في حجم المبيعات والأسعار. قد يتأثر مكون سعر الإيرادات بالتضخم الذي ليس له تأثير على الطريقة التي يتم بها استهلاك الأصل. هذا الافتراض يمكن التغلب عليه فقط في ظروف محددة.

(أ) حيث يتم التعبير عن الأصل غير الملموس كمقياس للإيرادات كما هو مبين في الفقرة 98ج، أو
(ب) عندما يمكن إثبات أن الإيرادات واستهلاك المنافع الاقتصادية للأصل غير الملموس مترابطة إلى حد كبير.

98ب عند اختيار طريقة الإطفاء المناسبة وفقاً للفقرة 98، يمكن للمنشأة تحديد العامل المحدد المهيمن المتأصل في الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، العقد الذي يحدد حقوق المنشأة في استخدام الأصل غير الملموس قد يحدد استخدام المنشأة للأصل غير الملموس في مدة محددة مسبقاً من السنوات (أي وقت)، أو عدد الوحدات المنتجة، أو كمبلغ إجمالي ثابت من الإيرادات التي سيتم توليدها. تحديد مثل هذا العامل المحدد المهيمن يمكن في الغالب أن يعد بمثابة نقطة إنطلاق لتحديد الأساس المناسب للإطفاء، ولكن قد يتم تطبيق أساس آخر إذا كان يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية عن قرب.

98ج في الظروف التي يكون فيها تحقيق مستوى من الإيرادات هو العامل المهيمن المتأصل في الأصل غير الملموس، فإن الإيرادات التي ستولد يمكن أن تكون أساساً مناسباً للإطفاء. على سبيل المثال، يمكن للمنشأة إقتناء إمتياز لإكتشاف واستخراج الذهب من من منجم للذهب. قد يكون إنتهاء العقد على أساس مبلغ ثابت من إجمالي الإيرادات التي تتولد من الاستخراج (على سبيل المثال، قد يسمح عقد باستخراج الذهب من من المنجم حتى تبلغ الإيرادات التراكمية من بيع الذهب 2 مليار وحدة عمله) وليس على أساس الوقت أو على كمية الذهب المستخرج. وفي مثال آخر، قد يكون الحق في تشغيل طريق برسم عبور معتمداً على مبلغ إيرادات إجمالي ثابت يتولد من الرسوم التراكمية (على سبيل المثال، قد يسمح عقد بتشغيل الطريق برسم العبور حتى يبلغ المبلغ التراكمي للرسوم المتولدة من تشغيل الطريق 100 مليون وحدة عملة). وفي الحالة التي تعد فيها الإيرادات هي العامل المحدد المهيمن في عقد استخدام الأصل غير الملموس، فإن الإيرادات التي سيتم توليدها قد تكون أساساً مناسباً لإطفاء الأصل غير الملموس شريطة أن يحدد العقد المبلغ الإجمالي الثابت للإيرادات التي ستولد والتي يتم بموجبها تحديد الإطفاء.

99 يُثبت الإطفاء - عادةً - ضمن الربح أو الخسارة. وبالرغم من ذلك، تُستنفد - أحياناً - المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة في الأصل في إنتاج أصول أخرى. وفي هذه الحالة، يشكل عبء الإطفاء جزءاً من تكلفة الأصل الأخر ويُدرج ضمن مبلغه الدفترية. على سبيل المثال، يُدرج إطفاء الأصول غير الملموسة المُستخدمة في العملية الإنتاجية ضمن المبلغ الدفترية للمخزون (انظر معيار المحاسبة الدولي "2" المخزون).

القيمة المتبقية

100 يجب أن يُفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود ستكون صفراً، ما لم:

(أ) يوجد ارتباط من قبل طرف ثالث بأن يشتري الأصل في نهاية عمره الإنتاجي؛ أو

(ب) يوجد سوق نشطة للأصل (كما عُرفت في المعيار الدولي للتقرير المالي 13) و:

(1) يمكن أن تُحدد القيمة المتبقية بالرجوع إلى تلك السوق؛ و

(2) من المحتمل أنه سوف توجد مثل تلك السوق في نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

101 يُحدد المبلغ القابل للاستهلاك للأصل ذي العمر الإنتاجي المحدود بعد طرح قيمته المتبقية. تعني القيمة المتبقية التي تزيد عن الصفر - ضمناً - أن المنشأة تتوقع أن تستعيد الأصل غير الملموس قبل نهاية عمره الاقتصادي.

102 يستند تقدير القيمة المتبقية للأصل إلى المبلغ الممكن استرداده من الاستبعاد باستخدام الأسعار السائدة في تاريخ التقدير لبيع أصل مشابه والذي وصل لنهاية عمره الإنتاجي والذي تم تشغيله في ظل ظروف مشابهة لتلك التي سوف يستخدم في ظلها الأصل. ويجب أن تُراجع القيمة المتبقية - على الأقل - في نهاية كل سنة مالية. وتتم المحاسبة عن التغير في القيمة المتبقية للأصل على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

103 قد تزيد القيمة المتبقية للأصل غير الملموس إلى مبلغ يعادل المبلغ الدفترى للأصل، أو أكبر منه. وعندما يحدث ذلك، يكون عبء الإطفاء للأصل صفرًا ما لم وحتى تنخفض قيمته المتبقية – لاحقاً – إلى مبلغ أقل من المبلغ الدفترى للأصل.

مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء

104 يجب أن تُراجع فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود – على الأقل – في نهاية كل سنة مالية. وعندما يختلف العمر الإنتاجي المتوقع للأصل عن التقديرات السابقة، فإنه يجب – تبعاً لذلك – أن يتم تغيير فترة الإطفاء. وإذا كان هناك تغيير في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة في الأصل، فإنه يجب أن يتم تغيير طريقة الإطفاء لتعكس النمط المُغير. ويجب أن تتم المحاسبة عن مثل هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقديرات المحاسبية وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي 8.

105 خلال عمر الأصل غير الملموس، قد يصبح من الواضح أن تقدير عمره الإنتاجي غير مناسب. على سبيل المثال، قد يشير إثبات خسارة هبوط إلى أنه يلزم أن يتم تغيير فترة الإطفاء.

106 مع مرور الوقت، قد يتغير النمط المتوقع أن تتدفق به المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة من الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، قد يصبح من الواضح أن طريقة الرصيد المتناقص للإطفاء تُعد مناسبة بدلاً من طريقة القسط الثابت. مثال آخر هو عندما يُوجَل استخدام الحقوق المُتمثلة في ترخيص إنتظاراً لتصرف بشأن المكونات الأخرى لخطة العمل. في هذه الحالة، قد لا تُستلم المنافع الاقتصادية التي تتدفق من الأصل حتى فترات لاحقة.

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحدودة

107 لا يجوز أن يتم إطفاء أصل غير ملموس ذي عمر إنتاجي غير محدود.

108 وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي 36، فإن المنشأة مُطلبة بأن تختبر الأصل غير الملموس ذا العمر الإنتاجي غير المحدود للهبوط، وذلك بمقارنة المبلغ الممكن استرداده منه مع مبلغه الدفترى

(أ) سنوياً، و

(ب) حينما يكون هناك مؤشراً على أن قيمة الأصل غير الملموس ربما تكون هبطت.

مراجعة تقدير العمر الإنتاجي

109 يجب أن يُراجع العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس الذي لا يتم إطفاءه – كل فترة – لتحديد ما إذا كانت الأحداث والظروف ما تزال تدعم تقدير عمر إنتاجي غير محدود للأصل. فإذا لم تكن كذلك، فإنه يجب المحاسبة عن التغيير في تقدير العمر الإنتاجي من غير محدود إلى محدود على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي 8.

110 وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي 36، فإن إعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على أنه محدود بدلاً من غير محدود يُعد مؤشراً على أن قيمة الأصل غير الملموس ربما تكون هبطت. نتيجة لذلك، تختبر المنشأة الأصل للتحقق من الهبوط في قيمته وذلك بمقارنة المبلغ الممكن استرداده منه، المُحدد وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي 36، مع مبلغه الدفترى، وإثبات أي زيادة في المبلغ الدفترى عن المبلغ الممكن استرداده على أنه خسارة هبوط.

إمكانية استرداد المبلغ الدفترى - خسائر الهبوط

111 لتحديد ما إذا كانت قيمة أصل غير ملموس قد هبطت، تطبق المنشأة معيار المحاسبة الدولي 36. حيث يوضح ذلك المعيار متى وكيف تراجع المنشأة المبلغ الدفترى لأصولها، وكيف تحدد المبلغ الممكن استرداده من الأصل، ومتى تثبتت خسارة هبوط أو تعكسها.

التخريجات والاستيعادات

- 112 يجب أن يُلغى إثبات الأصل غير الملموس:
- (أ) عند الاستيعاد؛ أو
(ب) عندما لا يُتوقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استيعاده.
- 113 يجب أن يُحدد المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات أصل غير ملموس بالفرق بين صافي متحصلات الاستيعاد، إن وجدت، والمبلغ الدفترى للأصل. ويجب أن يُثبت ضمن الربح أو الخسارة عندما يُلغى إثبات الأصل (ما لم يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 16 خلاف ذلك عند البيع وإعادة الاستتجار). ولا يجوز أن تُصنف المكاسب على أنها إيراد.
- 114 قد يحدث استيعاد الأصل غير الملموس بطرق متنوعة (مثل بالبيع، أو بالدخول في عقد تأجير تمويلي، أو بالتبرع). تاريخ استيعاد الأصل غير الملموس هو تاريخ حصول المتلقي على السيطرة على الأصل وفقاً لمتطلبات تحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء في المعيار الدولي للتقرير المالي 15. وينطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 16 على الاستيعاد بالبيع وإعادة الاستتجار.
- 115 عندما تُثبت المنشأة، وفقاً لمبدأ الإثبات الوارد في الفقرة 21، تكلفة استبدال جزء من أصل غير ملموس ضمن المبلغ الدفترى للأصل، فإنها - حينذاك - تلغي إثبات المبلغ الدفترى للجزء المُستبدل. وعندما لا يكون من الممكن - عملياً - للمنشأة أن تحدد المبلغ الدفترى للجزء المُستبدل، فإنه يمكنها أن تستخدم تكلفة الاستبدال كمؤشر لما كانت عليه تكلفة الجزء المُستبدل في وقت إقتنائه أو توليده داخلياً.
- 115أ في حالة الحق المُعاد اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال، إذا أُعيد - لاحقاً - إصدار (بيع) الحق إلى طرف ثالث، فإنه يجب أن يُستخدم المبلغ الدفترى المتعلق به - إن وجد - عند تحديد المكسب أو الخسارة من إعادة الإصدار.
- 116 يتم تحديد مبلغ العوض المدرج في المكسب أو الخسارة الناتجة من استيعاد الأصل غير الملموس وفقاً لمتطلبات تحديد سعر المعاملة في الفقرات 47-72 من المعيار الدولي للتقرير المالي 15. لاحقاً يجب المحاسبة عن التغيرات في مبلغ العوض المدرج في الربح أو الخسارة وفقاً لمتطلبات التغيرات في سعر المعاملة في المعيار الدولي للتقرير المالي 15.
- 117 لا يتوقف إطفاء الأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود عندما يتوقف استخدام الأصل غير الملموس، ما لم يكن الأصل قد استهلك بالكامل أو صُنّف على أنه مُحفظ به للبيع (أو مُدرج ضمن مجموعة استيعاد مُصنّفه على أنها مُحفظ بها للبيع) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 5.

الإفصاح

عام

- 118 يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لكل فئة من الأصول غير الملموسة، مع تمييز الأصول غير الملموسة المتولدة داخلياً عن الأصول غير الملموسة الأخرى:
- (أ) ما إذا كانت الأعمار الإنتاجية غير محدودة أو محدودة و، إذا كانت محدودة، الأعمار الإنتاجية أو معدلات الإطفاء المستخدمة.
- (ب) طرق الإطفاء المستخدمة للأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحدودة.
- (ج) إجمالي المبلغ الدفترى وأي مجمع إطفاء (مضاف إلى مجمع خسائر الهبوط) في بداية ونهاية الفترة.
- (د) البند (البنود) المستقل في قائمة الدخل الشامل الذي أدرج فيه أي إطفاء لأصول غير ملموسة.
- (هـ) مطابقة المبلغ الدفترى في بداية ونهاية الفترة بحيث تظهر:
- (1) الإضافات، بحيث تبين - بشكل منفصل - تلك التي من التطوير الداخلي، وتلك المكتناة - بشكل منفصل، وتلك المكتناة من خلال عمليات تجميع أعمال.
- (2) الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو المدرجة ضمن مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 5، والاستبعادات الأخرى.
- (3) الزيادات أو النقصان خلال الفترة الناتجة عن إعادة التقويمات بموجب الفقرات 75، و85، و86، وعن خسائر الهبوط المثبتة أو المعكوسة ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 (إن وجدت).
- (4) خسائر الهبوط المثبتة ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 (إن وجدت).
- (5) خسائر الهبوط المعكوسة ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 (إن وجدت).
- (6) أي إطفاء مثبت خلال الفترة.
- (7) صافي فروق صرف العملة الناشئ عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض، أو عن ترجمة عملية أجنبية إلى عملة العرض للمنشأة.
- (8) التغيرات الأخرى ضمن المبلغ الدفترى خلال الفترة.
- 119 فئة الأصول غير الملموسة هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابه في عمليات المنشأة. ومن أمثلة الفئات المنفصلة:
- (أ) أسماء العلامة.
- (ب) عناوين الصحف وعناوين النشر.
- (ج) برنامج الحاسب الآلي.
- (د) التراخيص والامتيازات.
- (هـ) حقوق التأليف والنشر، وبراءات الاختراع، وحقوق الملكية الصناعية، وحقوق الخدمة والتشغيل.
- (و) الوصفات، والصيغ، والنماذج، والتصاميم، والنماذج الأولية.
- (ز) الأصول غير الملموسة تحت التطوير.
- يتم تفصيل (تجميع) الفئات المذكورة أعلاه في فئات أصغر (أكبر) إذا كان سينتج عن هذا معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية.
- 120 تفصح المنشأة عن معلومات عن الأصول غير الملموسة التي هبطت قيمتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 118(هـ)(3)-(5).

- 121 يتطلب معيار المحاسبة الدولي 8 من المنشأة أن تفصح عن طبيعة ومبلغ التغيير في تقدير محاسبي والذي له أثر ذو أهمية نسبية في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية في الفترات اللاحقة. وقد ينشأ مثل هذا الإفصاح عن التغييرات في:
- (أ) تقدير العمر الإنتاجي لأصل غير ملموس؛ أو
- (ب) طريقة الإطفاء؛ أو
- (ج) القيم المتبقية.
- 122 يجب على المنشأة أن تفصح - أيضاً - عن:
- (أ) للأصل غير الملموس المقوم على أن له عمر إنتاجي غير محدود، المبلغ الدفترى لذلك الأصل والأسباب التي تدعم تقدير عمر إنتاجي غير محدود. وعند إبداء هذه الأسباب، يجب على المنشأة أن تصف العامل (العوامل) التي لعبت دوراً مهماً في تحديد أن الأصل له عمر إنتاجي غير محدود.
- (ب) وصف أي أصل غير ملموس منفرد، ومبلغه الدفترى وفترة الإطفاء المتبقية له، والذي يُعد ذا أهمية نسبية للقوائم المالية للمنشأة.
- (ج) للأصول غير الملموسة المكتتاة عن طريق منحة حكومية والمثبتة - بشكل أولي - بالقيمة العادلة (انظر الفقرة 44):
- (1) القيمة العادلة المثبتة - بشكل أولي - لهذه الأصول؛
- (2) مبلغها الدفترى؛
- (3) ما إذا كانت مقاسة بعد الإثبات بموجب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم.
- (د) وجود أصول غير ملموسة والتي قُيدت ملكيتها ومبالغها الدفترية، والمبالغ الدفترية للأصول غير الملموسة المرهونة كضمان للالتزامات.
- (هـ) مبلغ الارتباطات التعاقدية لاقتناء أصول غير ملموسة.
- 123 عندما تصف المنشأة العامل (العوامل) التي لعبت دوراً مهماً في تحديد أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس غير محدود، فإن المنشأة تأخذ في الحسبان قائمة العوامل الواردة في الفقرة 90.
- الأصول غير الملموسة المقاسة بعد الإثبات باستخدام نموذج إعادة التقييم**
- 124 عندما تتم المحاسبة عن الأصول غير الملموسة بمبالغ إعادة التقييم، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:
- (أ) بحسب فئة الأصول غير الملموسة:
- (1) تاريخ سريان إعادة التقييم؛
- (2) المبلغ الدفترى للأصول غير الملموسة المعاد تقييمها؛
- (3) المبلغ الدفترى الذي كان سيتم إثباته فيما لو تم قياس فئة الأصول غير الملموسة المعاد تقييمها بعد الإثبات باستخدام نموذج التكلفة الوارد في الفقرة 74.
- (ب) مبلغ فائض إعادة التقييم الذي يتعلق بالأصول غير الملموسة في بداية ونهاية الفترة، بحيث يبين التغييرات خلال الفترة وأي قيود على توزيع الرصيد على حملة الاسهم.
- (ج) [حُذفت]
- 125 قد يكون من الضروري أن تُجمع فئات الأصول المعاد تقييمها في فئات أكبر لأغراض الإفصاح. وبالرغم من ذلك، لا تُجمع الفئات إذا كان سينتج عن هذا مزيج من فئة الأصول غير الملموسة التي تشمل مبالغ مقاسة بموجب كل من نمودجي التكلفة وإعادة التقييم.

نفقة البحث والتطوير

- 126 يجب على المنشأة أن تفصح عن إجمالي مبلغ نفقة البحث والتطوير المُثبت على أنه مصروف خلال الفترة.
- 127 تشمل نفقة البحث والتطوير جميع النفقات التي تعود – بشكل مباشر – إلى أنشطة البحث أو التطوير (انظر الفقرتين 66 و67 للإرشادات حول نوع الإنفاق الذي يُدرج لغرض متطلب الإفصاح الوارد في الفقرة 126).

المعلومات الأخرى

- 128 تُشجّع المنشأة، ولكنها غير مُطلّبة، بأن تُفصح عن المعلومات التالية:
- (أ) وصف لأي أصل غير ملموس تم أطفأؤه بالكامل ولا يزال في الاستخدام.
- (ب) وصف مختصر للأصول غير الملموسة المهمة المُسيطر عليها من قبل المنشأة ولكنها لم تُثبت على أنها أصول نظراً لأنها لم تستوف ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار أو نظراً لأنه تم اقتناؤها أو توليدها قبل أن تصيح نسخة معيار المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة" المُصدرة في 1998 سارية.

مقتضيات التحول وتاريخ السريان

- 129 [حُذفت]
- 130 يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار:
- (أ) على المحاسبة عن الأصول غير الملموسة المُقتناة ضمن عمليات تجميع أعمال يكون تاريخ الاتفاق بشأنها في 31 مارس 2004 أو بعده؛ و
- (ب) على المحاسبة عن جميع الأصول غير الملموسة الأخرى – بأثر مستقبلي – من بداية الفترة السنوية الأولى التي تبدأ في 31 مارس 2004 أو بعده. وبالتالي، لا يجوز للمنشأة أن تُعدل المبلغ الدفترى للأصول غير الملموسة المُثبتة في هذا التاريخ. وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة، في ذلك التاريخ، أن تطبق هذا المعيار لإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية لمتلك الأصول غير الملموسة. وعندما تُغير المنشأة تقديرها للعمر الإنتاجي لأصل، كنتيجة لإعادة التقدير هذا، فإنه يجب المحاسبة عن ذلك التغيير على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8.
- 130أ يجب على المنشأة أن تطبق التعديلات الواردة في الفقرة 2 على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2006 أو بعده. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي 6 على فترة أبكر، فإنه يجب أن تُطبق هذه التعديلات على تلك الفترة الأكبر.
- 130ب عدّل معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية" (المنقح في 2007) المصطلحات المُستخدمة في جميع أجزاء المعايير الدولية للتقرير المالي. بالإضافة إلى أنه عدل الفقرات 85، و86، و118 (هـ) (3). ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. وإذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة الدولي 1 (المنقح في 2007) على فترة أبكر، فإنه يجب أن تُطبق التعديلات على تلك الفترة الأكبر.
- 130ج عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 3 (المنقح في 2008) الفقرات 12، و33–35، و68، و69، و94، و130 وحذف الفقرتين 38 و129 وأضاف الفقرة 115 (أ). عدل "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" المُصدرة في أبريل 2009 الفقرتين 36 و37. ويجب على المنشأة أن تطبق – بأثر مستقبلي – تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2009 أو بعده. ومن ثم، لا يجوز أن تُعدل المبالغ المُثبتة للأصول غير الملموسة والشهرة ضمن عمليات تجميع أعمال سابقة. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي 3 (المنقح في 2008) على فترة أبكر، فإنه يجب عليها أن تطبق التعديلات على تلك الفترة الأكبر وأن تفصح عن تلك الحقيقة.

- د130 عدلت الفقرات 69، و70 و98 وأضيفت الفقرة 69 بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدرة في مايو 2008. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. ويُسمح بالتطبيق الأبركر. وإذا طبقت المنشأة تلك التعديلات على فترة أبركر، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- هـ130 [حُذفت]
- و130 عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 10 والمعييار الدولي للتقرير المالي 11 "الترتيبات المشتركة"، المصدر في مايو 2011، الفقرة 3(هـ). يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 10 والمعييار الدولي للتقرير المالي 11.
- ز130 عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 13، المصدر في مايو 2011، الفقرات 8، و33، و47، و50، و75، و78، و82، و84، و100 و124، وحذف الفقرات 39- 41 و130(هـ). ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 13.
- ح130 عدلت "التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقرير المالي دورة 2010 – 2012" الصادرة في ديسمبر 2013 الفقرة 80. يجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2014 أو بعده. يسمح بالتطبيق الأبركر من هذا التاريخ. إذا طبقت المنشأة التعديل على فترة أبركر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- ط130 يجب على المنشأة تطبيق التعديل الذي أدخلته "التحسينات السنوية دورة 2010 – 2012" على جميع إعادات التقييم التي تم إثباتها في الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات وفي الفترة السنوية السابقة مباشرة. يجوز للمنشأة أيضا عرض معلومات المقارنة المعدلة لأي فترات سابقة تم عرضها، لكنها ليست مطالبة بذلك. وإذا عرضت أي منشأة معلومات مقارنة غير معدلة لأي فترات سابقة فيجب عليها أن تحدد بوضوح المعلومات التي لم يتم تعديلها وأن تبين أنه قد تم عرضها على أساس مختلف وأن تشرح ذلك الأساس.
- ي130 عدل "توضيح الطرق المقبولة للإستهلاك والإطفاء" (التعديلات في معيار المحاسبة الدولي 16 ومعييار المحاسبة الدولي 38) الصادرة في مايو 2014 الفقرتين 92 و98 وإضاف الفقرات 98 – 98ج. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات مستقبليا على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016 أو بعده. يسمح بالتطبيق قبل هذا التاريخ. إذا طبقت منشأة تلك التعديلات على فترة سابقة يجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ك130 عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيرادات من العقود من العملاء" الصادر في مايو 2014 الفقرات 3 و114 و116. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 15.
- ل130 عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 16 الصادر في يناير 2016 الفقرات 3، و6، و113، و114. يجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16.

مبادلات الأصول المتشابهة

- 131 يعني المتطلب الوارد في الفقرتين 129 و130(ب) بأن يُطبق هذا المعيار – بأثر مستقبلي – أنه إذا قيست مُبادلة أصول قبل تاريخ سريان هذا المعيار على أساس المبلغ الدفترى للأصل المُتنازل عنه، فإن المنشأة لا تعيد عرض المبلغ الدفترى للأصل الذي تم اقتناؤه ليعكس قيمته العادلة في تاريخ الاقتناء.

التطبيق المبكر

- 132 تُشجع المنشآت التي تنطبق عليها الفقرة 130 على أن تطبق متطلبات هذا المعيار قبل تواريخ السريان المحددة في الفقرة 130. وبالرغم من ذلك، إذا طبقت المنشأة هذا المعيار قبل تواريخ السريان تلك، فإنه يجب عليها – أيضا – أن تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 3 ومعييار المحاسبة الدولي 36 (المُنقح في 2004) في الوقت نفسه.

سحب معيار المحاسبة الدولي 38 (المصدر في 1998)

- 133 يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة" (المصدر في 1998).